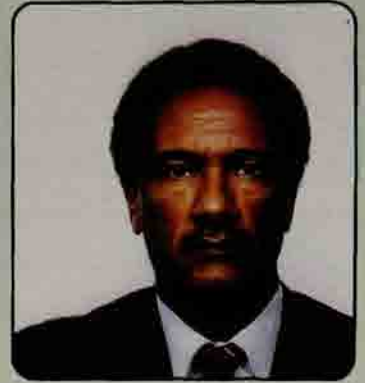


## نظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية

اللواء الدكتور محمد الأمين البشري (\*)

ظهر علم العدالة الجنائية الحديث في أوروبا الغربية في النصف الأول من القرن العشرين، ومن ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات حيث وجد النمو والإزدهار في الأوساط الأكاديمية التي أحسنت استثمار هذا العلم في جوانبه النظرية قبل أن تنتظم أجهزة العدالة الجنائية على الواقع العملي، ومما ضاعف الاهتمام بمسألة العدالة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية تفاقم مشكلة الجريمة في المجتمع الأمريكي والتنوع العرقي المؤثر على تحقيق العدل الجنائي، ولما كانت الجريمة من القضايا الجوهرية التي تشغل بال الناخب الأمريكي أصبحت العدالة الجنائية من الأجندة الثابتة في برامج المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة لأكثر من ثلاثة عقود خلت.



وقد وجد مؤشرات رائدة في هذا التقرير الذي قدم تعاريف واضحة لمفاهيم علم العدالة الجنائية ونظمها وأجهزتها. ومن فوائد هذا التقرير أنه وفر قدراً هائلاً من المعلومات عن الجريمة والمجرمين وأجهزة إنفاذ القانون: هيكلها، عيوبها، حجمها وجوانب القصور وتوصيات المعالجة، علاوة على المنهجية وظلت مرشداً للدراسين في Criminal Justice Research Methodology.

أسفرت توصيات لجنة الرئيس الأمريكي عن تشريعات مستحدثة للعدالة الجنائية في كثير من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أسفرت التوصيات عن ميلاد مؤسسات ومعاهد متخصصة وكليات جامعية تعنى بدراسة علم العدالة الجنائية، وعلى رأس تلك المؤسسات البحثية يأتي المعهد القومي لأبحاث العدالة

ومن نتائج التعهدات الانتخابية المتعلقة بالعدالة الجنائية كانت لجنة الرئيس الأمريكي نكسون الشهيرة الخاصة بإنفاذ القانون والعدالة الجنائية التي نشرت تقاريرها العام ١٩٦٧م متضمنة تحليلاً شاملاً لمشكلة الجريمة وأسس إنفاذ القوانين الجنائية وأساليب إدارة أجهزة العدالة الجنائية President's Commission on Law Enforcement and Administration of Justice, Challenge of Crime in a Free Society, Task Force on Science and Technology, 1967.

يعتبر هذا التقرير الوارد في تسعة مجلدات رئيسة وملاحقها مرجعاً لأبحاث العدالة الجنائية ومكافحة الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان وأمريكا اللاتينية وأستراليا. وما من باحث أو دارس في العدالة الجنائية إلا

الجناحية التابع لوزارة العدل الأمريكية Nationl Instityte of Justice الذي أنشئ العام ١٩٦٨م أي في العام التالي لصدور تقرير لجنة الرئيس الأمريكي.

تمكن المعهد القومي للعدالة خلال ربع قرن من الزمان أن يقود العمل الأكاديمي والفني المتصل بالعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تمويل الأبحاث العلمية وتوفير معلومات العدالة الجنائية ودعم محاولات تطوير أساليب انفاذ القوانين. لم تقتصر أعمال المعهد «NIJ» ونشاطاته العلمية على أجهزة العدالة الجنائية في الولايات المتحدة وحدها، بل امتدت الى جميع دول العالم لتبادل الخبرات والتجارب والأبحاث العلمية حيث انشأ المعهد شبكة معلومات واتصالات حديثة مع خبراء ومعاهد ومراكز أبحاث العدالة الجنائية على مستوى العالم.

ورغم وجود معاهد أبحاث مماثلة للمعهد الأمريكي في كثير من دول العالم مثل معهد أبحاث الجريمة التابع لوزارة الداخلية في بريطانيا، معهد أبحاث العدالة الجنائية التابع لوزارة العدل اليابانية، ومعهد أبحاث مكافحة الجريمة التابع لوزارة الداخلية بالملكة العربية السعودية وغيرها. إلا أن ما يميز المعهد الأمريكي تنوع مهامه وخبرائه ومجالات نشاطاته العلمية التي تعطي مختلف أبواب المعرفة المتصلة بالعدالة الجنائية بمفهومها الشامل وفوق ذلك كله فالمعهد يعالج مشكلات العدالة الجنائية ومكافحة الجريمة نظرياً وعملياً، ولعل وجود المعهد داخل وزارة العدل ذات الامكانيات والاختصاصات القومية مكن المعهد من وضع أبحاثه العلمية موضع التنفيذ، إذ أن من سياسات المعهد الثابتة تحويل الأبحاث العلمية الى التطبيق العملي Transfer of Research into Action.

وددتُ بهذه المقدمة أن أشير الى المعهد القومي للعدالة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية

أولاً، باعتباره مصدراً مفتوحاً ومؤهلاً لتزويد الباحثين والمهتمين بعلوم العدالة الجنائية بالمراجع والمعلومات الحديثة، وثانياً لقيام المعهد بدور مهم في مجال ترشيد أبحاث العدالة الجنائية وتطبيقاتها وأخيراً لأن لهذا المعهد اسهاماته وتطوير نظم العدالة الجنائية والأمريكية.

## أجهزة نظام العدالة الجنائية

تتكون أجهزة نظام العدالة في الولايات المتحدة الأمريكية من: قوات الشرطة، الادعاء العام، القضاء والمؤسسات العقابية، وللشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية قوات مستقلة عدة يمكن تصنيفها على النحو التالي:

١- قوات الشرطة المحلية Local Police Forces ويمثلها «الشريف» و «الكونستابل» على مستوى القرى والأرياف، بينما للمدن والمجتمعات الكبرى قوات شرطة تعمل تحت إمرة العُمد. ورغم الغاء وظيفة «الشريف» التقليدية إلا أنه ما زال يقود قوات شرطة نظامية في بعض المناطق الريفية.

٢- قوات شرطة الولاية state Police Forces التي تقوم بأعمال الدوريات بين المدن وعلى الطرقات البرية وحدود الولاية، وفي الغالب لقوات شرطة الولاية فرق متطورة تقوم بالتحقيق في الجرائم على مستوى الولاية، تتبع قوات شرطة الولاية لحاكم الولاية مباشرة وتقتصر سلطاتها داخل حدود الولاية، كما توجد داخل الولاية قوات شرطة أخرى متخصصة مثل شرطة الحقائق وشرطة البنوك والمصارف وغيرها.

٣- قوات الشرطة الفيدرالية Federal Police Forces وهي ملحقة بالمصالح الحكومية الفيدرالية المركزية في العاصمة واشنطن ومنها:

(١) قوات شرطة الضرائب التابعة لوزارة الخزانة وتتفرع هذه القوات الى وحدة المعلومات أو الاستخبارات الضريبية، ووحدة الجمارك. تقوم هذه القوات بجمع المعلومات وكشف الجرائم



بلاغات الأفراد - تتولى الدولة ممثلة في المدعي المحلي أو مدعي المركز أو مدعي الولاية - تمثيل الاتهام واقامة الدعوى.

كما يقوم رجال النيابة باجراء التحقيقات الجنائية في البلاغات التي تصلهم مباشرة، كما لهم حق توجيه تحقيقات الشرطة في الجرائم الهامة. وتوجد في الولايات المتحدة أجهزة عديدة لها صلاحيات جمع الأدلة واجراء التحقيق الجنائي وتصف تلك الجهات الى:

(أ) أجهزة الشرطة وأجهزة الإدعاء، ولا تملك هذه الأجهزة سلطة اجبار الشهود على المثول أمامها لتأدية الشهادة.

(ب) أجهزة قضائية، منها قاضي التحقيق الابتدائي، قاضي الفحص وهيئة المحلفين، ولهذه الأجهزة وحدها سلطة اجبار الشهود للمثول أمامها لتقديم الأدلة.

وإن أكثر ما يميز نظام الادعاء العام في الولايات المتحدة الصلاحيات الواسعة التي يمارسها في المرحلة السابقة للمحاكمة. ومن حق الادعاء العام أن يقيم الدعوى الجنائية ومن حقه أن يخرج المتهم من نظام العدالة الجنائية ويفصل في موضوع التهمة بوسائل أخرى بديلة. فالمدعي العام هو الذي يسيطر على حجم القضايا المقدمة أمام المحاكم وهو أيضاً الذي يسيطر على حجم نزلاء السجون. ومن مميزات نظام الادعاء العام في الولايات المتحدة أيضاً استخدامه برنامج تمثيل الاتهام ضد المجرمين المنحرفين Career Criminal Prosecution Program (C.C.P) الذي يتيح فرص التخصص المهني الدقيق بحيث يتولى أحد أعضاء الادعاء العام متابعة جرائم معتادي الإجرام في جميع مراحلها الشئ الذي يوفر له الخبرة والمعلومات وطرق التحقيق الفني.

### نقطة ضعف

تشكل المؤسسات العقابية نقطة الضعف الدائمة

والتحقيق فيها كل في مجال اختصاصها.

(٢) قوات شرطة حماية الأموال والأرواح وانقاذ القوانين والتي تتفرع الى:

(أ) مكتب التحقيقات الفيدرالي (F.B.I) التابع لوزارة العدل ويتولى التحقيق في جميع الجرائم الخطرة المؤثرة على الأمن الداخلي كالتجسس، التخريب والجرائم ضد الدولة.

(ب) مكتب مكافحة المخدرات التابع لوزارة الخزانة ويتولى التحقيق في جميع المخالفات المتعلقة بقانون المخدرات الفدرالي.

(ج) الوكالة السرية التابعة لوزارة الخزانة وتتولى مكافحة جرائم تزوير وتزييف العملات والأوراق المالية كما تقوم هذه الوكالة بحماية رئيس الجمهورية وأسرته.

(د) شرطة خدمات الجنسية والهجرة وتتبع وزارة العدل وتتولى مهمة التحقيق في مخالفات الهجرة، كما تقوم بحماية حدود الولايات المتحدة.

٣ - قوات الشرطة الفيدرالية لأمن الصحة العامة.  
٤ - قوات الشرطة البحرية.

لاشك أن مكتب التحقيقات الفيدرالي هو أكثر هذه القوات أهمية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمتلك الـ (F.B.I) عدداً من الأجهزة المركزية ذات الأهمية مثل السجل المركزي للبيصمات، مكتب الاحصاءات الجنائية، لأكاديمية القومية للشرطة، المختبرات الجنائية القومية والسجل المركزي للبيصمة الوراثية D.N.A.

### الادعاء العام

وللادعاء العام Public Prosecutor في الولايات المتحدة الأمريكية دور أساس في إدارة نظام العدالة الجنائية وتوجيه مسار القضايا الجنائية، فالمدعي العام هو السلطة العليا في اتخاذ قرار اقامة الدعوى الجنائية أمام المحاكم متى شاء ورأي ذلك مناسباً. فور اقامة القضية أمام الشرطة -سواء كان ذلك عن طريق الضبط الشرطي أو

في نظام العدالة الجنائية بالولايات المتحدة الأمريكية - كما يقول « كاثلين هوك » مدير مكتب السجون الفيدرالية بوزارة العدل. إن المؤسسات العقابية التي تشرف عليها وزارة العدل وتديرها وتمولها حكومات الولايات تكلف سنوياً حوالي (٤٠) مليار دولار. تمت تجارب عديدة لأحدث نظم الإصلاح وإعادة التأهيل والافراج الشرطي على أحدث المناهج والنظريات العلمية، واستحدثت المؤسسات العقابية أساليب اصلاحية متنوعة منها معسكرات التدريب شبه العسكري Boot Camps ونظام الحبس المنزلي House Arrest والمتابعة الالكترونية Electronic Monitors بالإضافة الى الإفراج تحت الرقابة المكثفة. ولكن كل ذلك لم يسجل الوضع تقدماً يذكر سوى المضاعفة في ازدحام السجون وما يقع داخلها من جرائم العنف، وإزاء هذا التدهور المستمر في وضع السجون يجيء الآن التفكير في انشاء السجون الخاصة كعلاج اقتصادي واجتماعي لمشكلة المؤسسات العقابية في الولايات المتحدة.

## إجراءات العدالة الجنائية في النظام الأمريكي

تمر القضية الجنائية - عادة - داخل نظام العدالة الجنائية ابتداء من الشرطة وانتهاء بالمؤسسات لعقابية بمراحل اجرائية متعددة حتى تكمل أجهزة العدالة الجنائية وظائفها المنصوص عليها في القوانين. ويمكننا بيان تلك الوظائف بايجاز كما يلي:

١- الشرطة، عليها أن تقوم باجراءات التحقيق وضبط الجناة والقاء القبض عليهم وحفظهم في حراسات الشرطة.

٢- تقصي اجراءات الشرطة مهام الادعاء العام المطولة وهي:

أ) الشكوى الرسمية Formal Complaint.

ب) الظهور الأولي Initial Appearance.  
ج) الاستماع الأولي Preliminary Hearing Arraignment.  
د) احضار المتهم أمام المحكمة للاجابة على التهمة.  
هـ) اجراءات الافراج بالضمانة أو الحبس الاحتياطي.

و) طلب المساومة Plea Bargaining.

٣- اجراءات المحاكمة وتتكون من:

أ) اصدار الحكم Adjudication.

ب) التصرف في القضية Disposition.

ج) الاحتياطات السابقة للإدانة Post Conviction Remedies.

٤- في حالة الحكم بالسجن تتولى المؤسسة مهمة:

أ) المراقبة الاجتماعية.

ب) السجن.

ج) اجراءات الافراج.

د) اعادة الحقوق.

لقد حدد قانون الشوارع الآمنة ومكافحة الجريمة لسنة ١٩٦٨م، وكذلك قانون مكافحة الجريمة لسنة ١٩٨٥م (Safe Street and Crime Contor Act 1985)

أهداف نظام العدالة الجنائية بما يلي:

١- منع الجريمة.

٢- تحويل مرتكبي الجرائم عن نظام العدالة الجنائية.

٣- تطبيق الاجراءات السليمة داخل نظام العدالة الجنائية.

٤- رفع كفاءة وتنظيم إدارة أجهزة العدالة الجنائية.

٥- دراسة وتقويم نظام العدالة الجنائية من حيث الشكل، الاجراءات، الاستراتيجيات والبرامج.

وجاءت اسهامات الباحثين والعلماء والفنيين لتثري أساليب العمل الجنائي بالعلم والمعرفة والتجارب والتقنية. كما أن التشريعات المستحدثة لأجهزة العدالة وضمانات المتهمين وحقوق ضحايا الجريمة وضعت اجراءات تلك الأجهزة في مسارها السليم ■

(\*) عميد معهد الدراسات والبحوث بالمركز.